

احتفاء باهت في الإعلام الرسمي بالذكرى 46 لتأسيس المجلس الوطني



احتفت الصحافة الرسمية بشكل باهت بالذكرى تأسيس المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) في ذكراه الـ46 فخلال قرابة أسبوع من الذكرى لم تكذ تطالعنا الصحافة إلا بمادتين- قد تزيد قليلاً- عن هذه الذكرى وجاء ذلك مع مرور أيام على ذكرى التأسيس.

وتأسس المجلس الوطني في 12 فبراير/شباط 1972 كمثل لصوت شعب الاتحاد ومتابعة همومه مع القيادة السياسية وظل صوته صاخباً وكبيراً خلال السنوات الأولى للتأسيس قبل أن يخبو ذلك الصخب شيئاً فشيئاً حتى كاد يختفي بعد 46 عاماً.

ونشرت صحيفة الاتحاد الرسمية يوم السبت 17 فبراير/شباط، تقرير عن المجلس قالت فيه إن دوره ريادي وكبير فيما يتعلق بالشورى ومنبر للمواطنين.

وجاء في مقدمة التقرير: "حقق المجلس الوطني الاتحادي الذي احتفى بذكرى تأسيسه السادسة والأربعين، يوم 12 فبراير الجاري، كأحد السلطات الاتحادية الخمس، العديد من الإنجازات على الصعيدين الداخلي والخارجي، من خلال ممارسة اختصاصاته الدستورية الرامية إلى تحديث وتطوير البيئة التشريعية، ومناقشة القضايا التي لها علاقة مباشرة بشؤون الوطن والمواطنين، وتبني التوصيات بشأنها، ومواكبة سياسة الدولة وتوجهاتها والقضايا التي تتبناها، مجسداً بذلك الدور المنوط به كمنبر للشورى ومنصة لتمثيل شعب الاتحاد، لتقديم أفضل أداء برلماني".

إن أعظم ما يشير إلى أن هذا المنبر الذي يفترض أنه ممثل لـ"شعب الاتحاد" فشل في تحقيق طموحاته، أن الصحافة الرسمية لم تناقش الاحتفاء به إلى بعد أيام! فخلال مئات الجلسات التي تتجاوز 500 جلسة فشل فشلاً ذريعاً في التأثير على الملفات التي تهمة وتوجيه سياسة الاتحاد الداخلية والخارجية تجاه القضايا الوطنية بما يخدم المواطن. فقد فشل في فرض زيادة في الرواتب لمواجهة "التضخم" بفضل ضريبة "القيمة المضافة" بالرغم من أن معظم الدراسات عن هذه الضريبة تشير إلى أن فرض الضريبة بحاجة ماسة إلى زيادة رواتب الموظفين الحكوميين.

لم يتمكن المجلس منذ مدة طويلة من وقف قوانين تقمع حرية الرأي والتعبير، وحتى فشل في مناقشتها وعرضها، إلى جانب أنه فشل في بلورة رؤيته الخاصة للرد على المنظمات الدولية مع زيادة الاتهامات للدولة بسجل سيء لحقوق الإنسان في البلاد.

وفي مقال بصحيفة البيان تحت عنوان "زايد وتأسيس المجلس الوطني" قالت الكاتبة إنه "وضمن مناهجنا درسنا في الاجتماعيات عن الدستور وأقسامه، وعن المجلس الوطني الاتحادي ومازلنا نتذكر أعضاء وأسماء المجلس الاتحادي الأول الذين شكلوا في تلك الفترة، وأتمنى أن يدرسوا كجزء مهم من تاريخ الإمارات لكي يعرف الجميع من هم أول من أسسوا المجلس الوطني الاتحادي مع المغفور لهما الشيخ زايد والشيخ راشد وأعضاء المجلس الأعلى للاتحاد ومن هم أعضاء أول مجلس وزراء في الدولة".

ويبدو أن العودة للجذور مهم لكن مقارنة الجذور وما كان يقوم به المجلس الاتحادي في التأسيس والسنوات اللاحقة بما يقوم به المجلس اليوم، سيكون مذهباً حجم التغيير وتلاشي الانتقاد الذي وصل إلى مرحلة التطبيع مع السلطة وليس نقدها ومتابعة مصالح المواطنين. كما أن المجلس الوطني لم ينشئ للتدريس في الكتب بل لمتابعة حقوق "شعب الاتحاد" ومراقبة ماله العام.

ولا يملك المجلس الوطني الاتحادي صلاحيات دستورية لتشريع إذ أن دوره يقتصر على "الاستشارة" فقط.